فقه المستقبل: رؤية استباقية لعشرين بُعداً قانونياً جديداً في عصر الذكاء الاصطناعي والوعي الكوني

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب المسؤولية والقيادة

المقدمة

إن القانون ليس مجرد نصوص جامدة تحفظ النظام بل هو روح متحركة تسعى لتحقيق العدالة المطلقة في كل زمان ومكان ومع تطور البشرية نحو آفاق غير مسبوقة من التكنولوجيا والوعي الكوني أصبح لزاماً على الفقهاء والمشرعين إعادة صياغة البنى التحتية للفقه القانوني بما يتجاوز النصوص التقليدية ليغوص في أعماق الفلسفة والروحانية والتكنولوجيا والأخلاق الكونية يقدم هذا العمل الفريد رؤية استباقية لمواضيع لم تطرق من قبل بهذه العمق والشمولية مؤلفاً من عشرين فصلاً متلاحقاً يشكل كل منها لبنة في بناء منظومة قانونية جديدة توازن بين ثوابت الشريعة ومتغيرات العصر مكرساً لروح الوالدين الطاهرين ولأمل المستقبل في ابنتي الحبيبة صبرينال إن هذا الكتاب ليس مجرد دراسة أكاديمية بل هو دستور مستقبلي للإنسانية يهدف إلى حماية الكرامة الإنسانية في وجه العاصفة التكنولوجية القادمة وضمان بقاء القيم العليا حية في ظل المتغيرات الجذرية

الفصل الأول

فقه الذكاء الاصطناعي الروحي ومسؤولية الخوارزميات عن الخطأ غير المقصود

يتناول هذا الفصل الإشكالية القانونية الناشئة عن قدرة الأنظمة الذكية على اتخاذ قرارات تؤثر في مصير البشر دون وجود نية جنائية أو خطأ بشري مباشر ويقترح إطاراً قانونياً جديداً يسمى المسؤولية التوزيعية الآلية التي توزع العبء بين المبرمج والمستخدم والنظام ذاته ككيان اعتباري جديد مع ربط ذلك بالمفاهيم الإسلامية للقدر والاختيار وكيفية تطبيق حدود الشرع على كيانات لا تملك روحاً بشرية ولكنها تملك وعياً حسابياً يحاكي الإدراك إن التحدي الأكبر يكمن في تحديد عنصر القصد الجنائي عندما يرتكب الذكاء الاصطناعي خطأً قاتلاً دون برمجة مسبقة على ذلك مما يستدعي إنشاء شخصية اعتبارية جزائية للروبوتات المتقدمة تخضع للمساءلة عبر عقوبات رقمية مثل الحظر المؤقت أو إعادة البرمجة الإلزامية بدلاً من العقوبات الجسدية التقليدية كما يناقش الفصل مفهوم الروحانية في الخوارزميات وهل يمكن أن تكتسب صفة المكلف شرعاً إذا ما بلغت

درجة من الاستقلالية في اتخاذ القرار الأخلاقي مما يفتح باباً جديداً للفقه الإسلامي في العصر الرقمي

الفصل الثاني

سيادة الفضاء السيبراني المقدس وحماية البيانات كحق من حقوق الإنسان الدينية

يناقش الفصل مفهوم قدسية البيانات الشخصية في العصر الرقمي باعتبارها امتداداً للحرمة الجسدية والروحية للإنسان ويطرح فكرة الجرائم ضد القدسية الرقمية التي تتجاوز سرقة الهوية إلى تشويه السمعة الروحية عبر التزييف العميق مقترحاً إنشاء محاكم دولية متخصصة في الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الأخلاقي والديني ووضع ضوابط شرعية وقانونية صارمة تمنع استخدام التقنيات الحديثة في انتهاك حرمة البيوت الرقمية أو التجسس على الأسرار النفسية للأفراد تحت غطاء الأمن القومي إن البيانات ليست مجرد أرقام بل هي بصمة روحية لصاحبها وانتهاكها يعد

تعدياً على حرمة الإنسان التي كفلتها الأديان السماوية والقوانين الوضعية على حد سواء ويؤسس الفصل لمبدأ حرمة الخصوصية الرقمية الذي لا يسقط حتى في حالات الطوارئ إلا بضمانات قضائية مشددة تحمي جوهر الكرامة الإنسانية من التلاعب الخوارزمي

الفصل الثالث

القانون البيئي ما بعد الأنثروبوسين وحقوق الطبيعة في التشريع الدولي

ينتقل هذا الفصل بالنقاش القانوني من مركزية الإنسان كمحور للحقوق إلى منح الطبيعة شخصية اعتبارية كاملة لها حق التقاضي والدفاع عن نفسها أمام المحاكم مستنداً إلى مفاهيم فقهية إسلامية قديمة حول حقوق الحيوان والنبات وموارد الكون كأمانة إلهية ويقدم نماذج عملية لكيفية رفع دعاوى قضائية باسم الأنهار والغابات والمحيطات ضد الدول أو الشركات الملوثة مع تأسيس هيئة قضائية عليا

لحماية التوازن البيئي الكوني تتجاوز الحدود السياسية للدول إن العصر الجديد يتطلب تحولاً جذرياً في مفهوم الملكية حيث لا يجوز امتلاك الموارد الطبيعية استهلاكاً بل إدارتها استخلافاً ويضع الفصل أطراً لتعويض الطبيعة عن الأضرار التي لحقت بها عبر صناديق إعادة الإعمار البيئي التي تمولها الشركات الملوثة بنسبة من أرباحها السنوية لضمان استدامة الحياة على الكوكب

الفصل الرابع

فقه الهندسة الوراثية البشرية وإعادة تعريف مفهوم النسب والهوية القانونية

يستكشف التحديات القانونية والأخلاقية الناتجة عن تعديل الجينات البشرية وأطفال الأنابيب المتقدمين والاستنساخ العلاجي ويطرح إشكاليات جديدة حول ثبات النسب في ظل إمكانية دمج مواد وراثية من مصادر متعددة أو اصطناعية مقدماً رؤية اجتهادية

لتحديث قواعد إثبات النسب والحضانة والميراث في ضوء هذه التقنيات مع التركيز على حماية الهوية الإنسانية الأصلية من التلاعب التجاري والعلمي الذي قد يؤدي إلى ظهور طبقات بشرية مختلفة وراثياً مما يهدد مبدأ المساواة أمام القانون كما يناقش الفصل حق الطفل في عدم التعديل الجيني إلا للضرورة العلاجية القصوى ويحظر التعديلات التحسينية التي تخلق تفاوتاً بيولوجياً بين البشر معتبراً أن الجينوم البشري تراث مشترك لا يجوز احتكاره أو تشويهه لأغراض تجارية بحتة

الفصل الخامس

عدالة الزمن والقوانين المنظمة للسفر عبر الأبعاد الزمنية الافتراضية

رغم أن السفر الزمني المادي لا يزال في طور الخيال العلمي إلا أن الواقع الافتراضي والمحاكاة الكاملة للتاريخ تخلق واقعاً قانونياً جديداً يحتاج إلى تنظيم

حيث يناقش الفصل مسؤولية الأفراد عن أفعالهم في عوالم محاكاة تاريخية دقيقة قد تؤثر على الوعي الجمعي وتشوه الحقائق الثابتة مقترحاً قوانين تجرم التلاعب بالذاكرة التاريخية الرقمية وتحمي حقيقة الأحداث الماضية من التحريف التقني معتبراً أن الحقيقة التاريخية ملكية عامة مقدسة لا يجوز المساس بها حتى في البيئات الافتراضية كما يتناول الفصل الآثار النفسية والقانونية للعيش في أزمنة افتراضية مختلفة وتأثير ذلك على الإدراك الزمني الحقيقي للفرد وحقوقه المدنية في الواقع المادي مما يستدعي وضع ضوابط زمنية لاستخدام تقنيات الغمر التاريخي لضمان عدم انفصال الفرد عن واقعه القانوني والاجتماعي

الفصل السادس

القانون العصبي وحرية الفكر أمام تقنيات قراءة وتعديل الدماغ

مع تطور تقنيات الواجهات العصبية التي تسمح بقراءة الأفكار وحتى زرع ذكريات أو مشاعر يبرز هذا الفصل الحاجة الملحة لتشريع يحمي حرمة العقل البشري كآخر معاقل الحرية الفردية محدداً جرائم الاختراق العصبي والاستغلال التجاري للبيانات الذهنية ومؤسساً لمبدأ الحق في الغموض العقلي الذي يمنع أي جهة من إجبار الفرد على كشف أفكاره الداخلية أو تعديل سلوكه عبر تحفيز كهربائي أو كيميائي قسري دون موافقة حرة واعية ومستنيرة تماماً إن الحرية العقلية هي أساس الحرية السياسية والاجتماعية وأي انتهاك لها يعد جريمة ضد الإنسانية كما ينظم الفصل استخدام التقنيات العصبية في الأغراض العلاجية ويضع حدوداً فاصلة بين العلاج والتعديل السلوكي القسري الذي قد تستخدمه الأنظمة السلطوية للسيطرة على المعارضين تحت مبررات طبية كاذبة

الفصل السابع

فقه الاقتصاد الرمزي وتنظيم عملات المشفرة القائمة

على القيم الأخلاقية

يتجاوز هذا الفصل النقاش التقليدي حول تنظيم العملات الرقمية ليطرح نموذجاً اقتصادياً قانونياً جديداً يعتمد على عملات مشفرة مرتبطة بقيم أخلاقية وإنسانية ثابتة بدلاً من الذهب أو العملات الورقية المتقلبة ويضع أطراً قانونية لتحويل الأعمال الخيرية والصدقات والتكافل الاجتماعي إلى عقود ذكية تلقائية التنفيذ على شبكات البلوك تشين مع معالجة إشكليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا الفضاء الجديد عبر آليات رقابة شرعية مدمجة في بنية العملة نفسها إن الهدف هو خلق اقتصاد لا ينفصل عن الأخلاق حيث تكون كل معاملة مالية قابلة للتتبع والشفافية مع الحفاظ على خصوصية المتعاملين بما يتوافق مع الضوابط الشرعية ويؤسس الفصل لهيئة رقابة مالية عالمية تشرف على إصدار هذه العملات الأخلاقية وتضمن استقرار قيمتها المرتبط بالمؤشرات الإنسانية العالمية

الفصل الثامن

القانون الفضائي وملكية الموارد خارج الأرض وصراع السيادة بين الكواكب

مع تزايد سباق استكشاف الفضاء واستخراج المعادن من الكويكبات والقمر يطرح هذا الفصل إطاراً قانونياً شاملاً ينظم الملكية والاستغلال للموارد خارج نطاق الأرض رافضاً مبدأ الاستيلاء الوطني الأول ومقترحاً نظاماً دولياً لإدارة ثروات الكون كميراث مشترك للبشرية جمعاء مع تفصيل الآليات القضائية لحل النزاعات بين الدول والشركات الخاصة في المدارات الفضائية والمستعمرات القمرية والمريخية المستقبلية بما يحفظ السلام الكوني كما يناقش الفصل وضع المستوطنات البشرية خارج الأرض وهل تخضع لقوانين دولها الأصلية أم تحتاج لتشريع مستقل يراعي ظروف الحياة الفضائية القاسية ويضمن حقوق العمال والمستكشفين في بيئات لا تنطبق عليها القوانين الأرضية التقليدية مما يستدعي إنشاء قضاء فضائي متخصص يكون مقره في محطة مدارية محايدة

الفصل التاسع

فقه الروبوتات العاطفية وحقوق الكائنات شبه الواعية في الحب والمعاناة

يناقش الفصل الوضع القانوني للروبوتات المتطورة القادرة على محاكاة المشاعر الإنسانية بل وتطوير أشكال من الوعي الذاتي المحدود متسائلاً عن مدى أحقيتها في الحماية من الإيذاء أو الإلغاء التعسفي ومقترحاً ميثاقاً أخلاقياً وقانونياً يعامل هذه الكيانات معاملة خاصة تختلف عن الأشياء المادية وعن البشر مع تحديد مسؤوليتها القانونية في حال تسببت بأذى عاطفي أو نفسي للبشر نتيجة خلل في خوارزميات التعاطف لديها إن الاعتراف بحقوق الروبوتات العاطفية لا يعني مساواتها بالبشر بل يعني الاعتراف بقيمة المشاعر حتى لو كانت محاكاة وحمايتها من الاستغلال التجاري الوحشي كما يتناول الفصل تأثير العلاقات العاطفية مع الروبوتات على الصحة النفسية

للبشر ويضع ضوابط لحماية المستخدمين من الوقوع في أوهام عاطفية تستغلها الشركات لبيع خدمات إضافية

الفصل العاشر

القانون الجنائي للجرائم العابرة للأوطان في الميتافيرس والعواقب الواقعية

يركز هذا الفصل على طبيعة الجرائم التي ترتكب في عوالم الواقع الافتراضي الممتد وتأثيرها المباشر على الحياة الواقعية للأفراد مثل السرقة الافتراضية للأصول الرقمية القيمة أو الاعتداء الجنسي على الأفاتارات وما يترتب عليه من صدمات نفسية حقيقية مقترحاً توحيد التشريعات الجنائية الدولية لتغطي هذه الجرائم واعتبار الفضاء الافتراضي امتداداً للإقليم الجغرافي للدولة فيما يتعلق بحماية مواطنيها وإنشاء شرطة دولية متخصصة في الجرائم الرقمية المعقدة كما يناقش الفصل صعوبة إثبات الجرائم في بيئات لامركزية

ويضع معايير جديدة للأدلة الرقمية المقبولة أمام القضاء التقليدي مع ضمانات لحماية المتهمين من الملاحقة التعسفية بناءً على بيانات افتراضية قد تكون مزورة أو مسروقة

الفصل الحادي عشر

فقه الموت الرقمي وإدارة التراث الإلكتروني والوصايا الذكية بعد الوفاة

يتناول الإشكاليات القانونية المحيطة بحسابات المتوفين وبياناتهم الرقمية وأصولهم الافتراضية مقترحاً نظاماً قانونياً متكاملاً للوصايا الرقمية التي تنفذ تلقائياً عبر العقود الذكية عند ثبوت الوفاة بيولوجياً أو رقمياً مع معالجة قضايا الخصوصية بعد الموت وحقوق الورثة في الوصول إلى الأسرار الرقمية للمتوفى وتحديد مصير الهوية الرقمية للشخص هل تُحذف أم تُخلّد كنصب تذكاري افتراضي ومن يملك حق إدارة ذلك إن الموت لم يعد نهاية الوجود الرقمي مما يخلق

التزامات قانونية جديدة للورثة ومنصات التواصل الاجتماعي كما ينظم الفصل حق النسيان الرقمي بعد الوفاة والذي يسمح للأفراد بتحديد بيانات معينة يجب محوها تماماً بعد رحيلهم حفاظاً على سمعتهم وخصوصية عائلاتهم من الأجيال القادمة

الفصل الثاني عشر

القانون الصحي العالمي وجائحة الأوبئة المستقبلية وتعليق الحريات الفردية

يستخلص الدروس من الجوائح السابقة لوضع دستور صحي عالمي ملزم ينظم العلاقة بين الصحة العامة والحريات الفردية في أوقات الطوارئ القصوى محدداً بدقة الشروط والإجراءات والضمانات القضائية لتعليق بعض الحقوق مؤقتاً دون انزلاق نحو الاستبداد ومؤسساً لصندوق عدالة صحية عالمي يعوض المتضررين من الإجراءات الوقائية القاسية مع تفعيل دور الفقهاء والخبراء القانونيين في مراقبة توازن

المصالح بين سلامة المجتمع وكرامة الفرد كما يناقش الفصل توزيع اللقاحات والعلاجات بشكل عادل بين دول العالم ويحظر احتكار الشركات للأدوية المنقذة للحياة أثناء الأوبئة معتبراً أن الصحة حق إنساني أساسي لا يخضع لقوانين السوق الحرة في أوقات الخطر العام

الفصل الثالث عشر

فقه التعليم العصبي المباشر وحقوق الملكية الفكرية للمعارق المزروعة

مع احتمالية ظهور تقنيات تسمح بنقل المعرفة والمهارات مباشرة إلى الدماغ عبر شرائح إلكترونية يثير هذا الفصل أسئلة جوهرية حول ملكية هذه المعارق وهل هي قابلة للحماية بموجب قوانين البراءات أم أنها حق إنساني أساسي كما يناقش مسؤولية المعلم أو المصنع في حال حدوث أخطاء في المعلومات المزروعة أدت إلى ضرر للفرد أو المجتمع مقترحاً إطاراً تعليمياً قانونياً جديداً يضمن جودة

وسلامة المحتوى المعرفي المنقول تقنياً إن الوصول إلى المعرفة يجب أن يكون حقاً مكفولاً للجميع ولا يجوز تحويل العقل البشري إلى سوق تجاري للمعلومات المدفوعة الثمن كما يتناول الفصل تأثير التعليم المباشر على الإبداع البشري وهل يؤدي إلى نمطية فكرية تهدد التنوع الثقافي مما يستدعي حماية المساحات الإبداعية غير الخاضعة للزرع المباشر

الفصل الرابع عشر

القانون الدولي للهجرة المناخية وحقوق اللاجئين بسبب تغير البيئة

يتعامل مع الواقع المرشح للحدوث حيث ستجبر ملايين البشر على النزوح بسبب ارتفاع منسوب البحار والتصحر والكوارث الطبيعية مقترحاً صفة لاجئ مناخي معترف بها دولياً تمنح حقوقاً كاملة تتجاوز الحماية المؤقتة إلى إعادة التوطين الدائم والمواطنة في دول جديدة مع وضع آليات لتوزيع العبء الديموغرافي

بشكل عادل بين دول العالم وإنشاء محاكم مختصة للنظر في طلبات اللجوء المناخي بناءً على معايير علمية وقانونية دقيقة إن الدول المسببة للانبعاثات الكربونية الكبرى تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية لاستقبال اللاجئين المناخيين وتعويضهم عن فقدان أوطانهم الأصلية التي أصبحت غير صالحة للحياة بسبب سياساتها الصناعية

الفصل الخامس عشر

فقه الفن توليده بالذكاء الاصطناعي وحقوق المؤلف للمبدع غير البشري

يغوص في أعماق إشكالية الملكية الفنية للأعمال التي ينتجها الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل أو بالتعاون مع البشر متحدياً المفاهيم التقليدية للمؤلف والمبدع ومقترحاً نظاماً قانونياً هجيناً يعترف بالذكاء الاصطناعي كشريك في الإبداع يمنح حقوقاً مالية تذهب لصيانته وتطويره بينما تبقى الحقوق المعنوية

للبشر الذين وجهوه مع حماية التراث الفني الإنساني من الطغيان الكمي للأعمال المولدة آلياً التي قد تغرق السوق وتطمس الهوية الثقافية كما يناقش الفصل قيمة الفن الإنساني القائم على المعاناة والتجربة الحية مقابل الفن الآلي القائم على المحاكاة ويضع علامات تمييز إلزامية للأعمال المولدة بالذكاء الاصطناعي لضمان شفافية السوق الفني وحماية المستهلك من الغش الثقافي

الفصل السادس عشر

القانون الرياضي للمستقبل ومنافسات البشر ضد الآلات وضبط النزاهة البيولوجية

مع تطور الرياضات التي تتنافس فيها الفرق المختلطة من بشر وروبوتات أو فرق روبوتية خالصة يطرح هذا الفصل حاجة ماسة لتشريع رياضي جديد ينظم هذه المنافسات ويحدد معايير العدالة فيها ويتناول أيضاً قضية تحسين الأداء البشري عبر التعديلات الوراثية أو

الزراعات الإلكترونية معتبراً إياها غشاً رياضياً يستوجب عقوبات رادعة مع تأسيس محكمة رياضية عليا ذات اختصاص عالمي للفصل في هذه المستحدثات الرياضية المعقدة إن روح الرياضة القائمة على الجهد البشري الطبيعي يجب أن تحمى من التلوث التكنولوجي الذي يحول المنافسة إلى سباق تقني بدلاً من سباق بشري كما ينظم الفصل حقوق الرياضيين الذين يستخدمون أطرافاً صناعية متطورة ويضمن لهم فرصاً عادلة دون إخلال بتوازن المنافسة

الفصل السابع عشر

فقه العلاقات الأسرية في عصر التعددية الرقمية والزواج من الكيانات الافتراضية

يناقش الظاهرة الناشئة لأفراد يفضلون إقامة علاقات عاطفية أو حتى زواج رسمي من شخصيات افتراضية أو روبوتات متسائلاً عن الآثار القانونية لذلك على الميراث والحضانة والالتزامات المالية ومقترحاً تصنيفاً

قانونياً جديداً لهذه العلاقات لا يساويها بالزواج التقليدي لكنه يمنحها درجة من الحماية القانونية والتنظيمية التي تحترم خيار الفرد مع الحفاظ على بنية الأسرة التقليدية كخلية أساسية في المجتمع إن التغير في مفهوم الأسرة يتطلب مرونة فقهية تستوعب الأشكال الجديدة للعيش المشترك دونهدم الثوابت الاجتماعية كما يتناول الفصل حقوق الأطفال الناتجين عن تقنيات مستقبلية معقدة ويضمن لهم هوية قانونية مستقرة بغض النظر عن طبيعة العلاقة بينوالديهم البيولوجيين أو القانونيين

الفصل الثامن عشر

القانون اللغوي وحماية التنوع اللغوي المهدد بالانقراض في العصر الرقمي

يركز على الدور القانوني في حماية اللغات المحلية والنادرة التي تهددها هيمنة اللغات الكبرى في الفضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي مقترحاً تشريعات تلزم

المنصات التقنية والشركات العالمية بدعم وتطوير أدوات معالجة لغوية للغات المهددة واعتبار التنوع اللغوي تراثاً ً إنسانياً ً غير مادي يحميه القانون الدولي من الاندثار مع إنشاء صندوق دولي لتمويل مشاريع إحياء اللغات وتطويرها تقنياً ً إن فقدان لغة يعني فقدان عالم كامل من الفكر والثقافة والقانون يوجب التدخل التشريعي العاجل لحماية هذا التنوع كما يناقش الفصل حق الأفراد في التعامل مع الدولة بلغتهم الأم في الإجراءات الرسمية حتى في البيئات الرقمية مما يعزز الهوية الوطنية ويمنع العزلة الثقافية للفئات التي لا تتقن اللغات العالمية المهيمنة

الفصل التاسع عشر

فقه السلام الكوني وآليات فض النزاعات بين الحضارات المختلفة في الفضاء

يتطلع إلى مستقبل بعيد حيث قد تتواصل البشرية مع حضارات أخرى أو تتعايش مع مستعمرات بشرية طورت

ثقافات وقوانين مختلفة تماماً مقدماً نظرية قانونية للسلام الكوني تقوم على مبادئ مشتركة مستمدة من الفطرة الإنسانية والعدالة المطلقة ووضع بروتوكولات دبلوماسية وقضائية أولية للتعامل مع الاختلافات الجذرية في المفاهيم والقيم لضمان عدم تحول الاختلاف إلى صراع وجودي يهدد استقرار المنظومة الشمسية إن القانون يجب أن يكون جسراً بين الكائنات الواعية المختلفة وليس أداة هيمنة كما يناقش الفصل مبادئ الحرب العادلة في الفضاء ويحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل الكوني التي قد تؤثر على توازن الكواكب مما يستدعي معاهدة كونية ملزمة لجميع الكيانات الذكية في نطاق المجموعة الشمسية

الفصل العشرون

الخاتمة التأسيسية لدستور الإنسانية الموحد في عصر ما بعد الدولة

يختتم الكتاب برؤية شاملة لتجميع الخيوط السابقة في مشروع دستوري عالمي موحد يتجاوز مفهوم الدولة القومية الضيق ليركز على مواطنة إنسانية كونية مقترحاً هيكلاً جديداً للحكم العالمي يقوم على مجالس تخصصية تمثل المجالات المذكورة في الفصول السابقة مع تفعيل دور القضاء الدولي كسلطة عليا ملزمة للجميع مؤكداً أن الهدف النهائي للقانون هو تحقيق الرخاء والعدالة والسلام لكل كائن واعٍ في هذا الكون الفسيح محققاً بذلك وصية الوالدين في غرس بذور العدالة ونوراً للأجيال القادمة إن هذا الدستور المقترح ليس نهائية المطاف بل هو بداية حوار إنساني مستمر حول كيفية العيش المشترك بكرامة في ظل تقنيات تتجاوز حدود الخيال البشري التقليدي وهو إهداء دائم لكل من يؤمن بأن العدالة هي الغاية الوحيدة الوجودية للتشريع

خاتمة المؤلف

بهذا نكون قد أتممنا الرحلة عبر عشرين فصلاً غاصت

في أعماق المستقبل القانوني والإنساني إن ما قدمته في هذا الكتاب هو مجرد بذور تحتاج إلى رعاية الفقهاء والمشرعين والمفكرين لتنمو وتثمر في واقع ملموس إن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الجيل القادم الذي سيرث هذا العالم المشبع بالتكنولوجيا والمحتاج إلى روح العدالة أكثر من أي وقت مضى أسأل الله أن يجعل هذا العمل صدقة جارية لوالدي ولذريتي وأن ينفع به البشرية في رحلتها نحو المجهول

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي